

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسع كل شيء رحمةً وعلماً
والصلاة والسلام على أزكى خلقه خُلُقاً
وأقربهم رُحماً
وعلى آله وصحبه وَبَعْدُ

معالي الأخ الفاضل الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني
الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

الإخوة الأفاضل أصحاب المعالي محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية لدول مجلس التعاون لدول
الخليج العربية

الحضور الكريم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تُرحب بكم الكويت، ترحب بكم قلوب أهلها الموشاة بالمحبة والأخوة والوفاء، وأشكركم على تلبية الدعوة
للمشاركة في الاجتماع الحادي والسبعين، للجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية لدول مجلس

التعاونِ لدول الخليج العربية، سائلاً المولى أن يَشُدَّ عَضُدَ أَخوتِنَا، وأن يأخذَ بأيدينا إلى ما يسوقُ لأوطانِنَا الخَيْرَ، وبقِيهَا الضَيْرَ، وأن يُرشدَنَا إلى ما فِيهِ استدامةُ الازدهارِ والرفاهِ والعيشِ الكريمِ.

أصحابَ المعالي الأفاضل

الإخوةُ الأكارم

ها نحنُ بفضلِ الله نلتقي من جديد، ونلمسُ تعافياً في الاقتصادِ العالميِّ، ونشهدُ تجاوزَ الاقتصاداتِ المتقدمةِ مرحلةَ الركودِ محققةً ارتفاعاً نسبياً في معدلاتِ النموِّ، وانخفاضاً ملحوظاً في نسبِ البطالةِ، يترافقُ ذلكَ مع تحسُّنٍ في أسعارِ النفطِ وتوقعاتٍ بتماسُّكِهَا في المدى المنظورِ، في ضوءِ ارتفاعِ الطلبِ وشُحِّ العرضِ.

غيرَ أنَّ الفضاءَ العالميَّ لم يَزَلْ مشحوناً بالتوترِ والاستقطابِ، الذي ما بَرِحَتِ الأيامُ تُذكِيهِ، والحوادثُ تُوجِّحُهُ، ولم تزلِ سماءُ الاقتصادِ العالميِّ تتلبدُّ بغيومِ داكنةٍ، تلوحُ من بينها نذرٌ كثيرةٌ، وتخبُّ وِراءَهَا ما لا نعلمُ كُنْهَهُ من خبايا المستقبلِ، الذي تتردَّدُ في آفاقِهِ أصداؤُ النزاعاتِ التجاريَّةِ والماليَّةِ منذرةٌ بحروبٍ اقتصاديةٍ يعم فيها الحَسَارُ.

وَها هِيَ البنوكُ المركزيَّةُ لكبرى الاقتصاداتِ العالميَّةِ تُواصلُ رجوعَهَا عن سياساتِها النقديةِ غيرِ التقليديةِ، بيدَ أنَّ رجوعَهَا هذا يتباينُ في الكيفيةِ والوتيرةِ، فَيَسْتَثِيرُ ما نُعَايِنُهُ من هجرةِ رؤوسِ الأموالِ من الأسواقِ الناشئةِ، ونرى كيفَ تلتهبُ معها تقلباتُ أسعارِ صرفِ العُمَلاتِ وتهوي قيمُ الأصولِ في تلكمِ الأسواقِ، في ظلِّ اختلالاتٍ عالميةٍ متصاعدةٍ وارتفاعِ جَمِّ في حجمِ الديونِ، وضغوطٍ متزايدةٍ على صانعي السياساتِ للنكوصِ عن القواعدِ التنظيميةِ التي أُرسِيت بعدَ الأزمةِ الماليةِ العالميةِ.

وأدى تبني بعض الاقتصادات المتقدمة لسياسات نقدية انكماشية بعد توسعية، إلى ارتفاع أسعار الفائدة والصرّف لديها مما أثار على تنافسية اقتصاداتها، فجئحت إلى فرض تدابير حامية، وسادت المشهد الاقتصادي العالمي نظرة انعزالية على نحو غير متزن، ولا متسق مع أبعاد الدورات الاقتصادية، وهذه كلها عوامل تسعّر جذوة نزاع اقتصادي عالمي يصعب التكهّن بمآلاته.

أصحاب المعالي الأفاضل

الإخوة الأكارم

وسط هذا اليم من المتغيرات، كلما نظرت إلى أوطاننا، وتأملت حالها، تذكرت قوله تعالى:

{أَوْمَ يَرَوْنَا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا وَيُتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ}

وشكرته على أن أنعم على بلادنا بالأمن والاستقرار والرخاء، وقيض لها من بينها من لا يعوزهم العزم، ولا ينقصهم العلم، وأمدّها بخيرات تعينها على مواجهة أعتى الصعاب، إذا اتخذ سعينا وتعاضدت قوانا واجتمع رأينا، وهذا ما نجمع من أجله اليوم، حتى نرى رأينا في أمثل السبل وأقومها لنحوط اقتصاداتنا بالاستقرار وثمهد لها طريقاً آمناً نحو تحقيق الرفاه المستدام لحاضر شعوبنا ومستقبلها.

ومع بواعث التفاؤل وحقائق الاستقرار علينا ألا نركن إلى الدعة، فلسنا بمنأى عن التحديات الاقتصادية والجيوسياسية، لاسيما في ظلّ اعتماد اقتصاداتنا على موردٍ أساسيٍّ يخضع لتقلبات السوق وتبدلات السياسة وتحولات الأحداث.

وفي مثل هذه الأحوال، يتعاضم وقر مسؤولية البنوك المركزية، وترمؤها الأنظار، مترقباً منها سديد القرار، وعلينا جميعاً تقع مسؤولية الدفع نحو الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية المدروسة، مادام في الوقت متسع،

وفي الإمكانِ وَسِعٌ. وَلَآنَ نبادرَ إلى الإصلاحِ مختارينَ خيرٌ لنا من أن نلجأَ إليه مضطرين، فبذلك نعالجُ برويةً وخطىً وئيدةً الاختلالاتَ الهيكليةَ في اقتصاداتنا، وَنَجِدُ السبيلَ في طريقنا نحوَ التنوعِ الاقتصاديِّ وَنَحْفِظُ الاعتمادَ على المواردِ النفطيةِ ورفعِ التنافسيةِ وَتهيئةِ البيئةِ الاستثماريةِ وزيادةِ مساهمةِ القطاعِ الخاصِّ وبناءِ القُدْرَاتِ البشريةِ الوَطَنِيَّةِ بما يسهمُ في تطويرِ بيئةٍ اقتصاديةٍ كليةٍ مزدهرةٍ.

وإنَّ هذهِ الإصلاحاتِ لفي منالِ إيماننا إن صحَّ منا العزمُ وَجَدَّ منا السعيُّ واتَّسقت بيننا الجهودُ، وعلينا أَلَّا نَفْتُرَ عن تقديمِ المشورةِ لحكوماتنا، وَأَلَّا نَنبِيَّ في اتخاذِ الإجراءاتِ التحوطيةِ، والمبادراتِ الإصلاحيةِ، لنتفوقَ على التحدياتِ، انطلاقاً من حقيقةِ أنَّ السلامةَ الماليةَ والنقديةَ إن هيَ إلا أساسٌ وانعكاسٌ، لمتانةِ الاقتصادِ وقوتهِ، وأنَّ استقرارَ الأوضاعِ الماليةِ والاقتصاديةِ إن تحقَّقَ على أساسِ مستدامةٍ فسوفَ ينهمرُ غيثاً على أوطاننا ويمتدُّ رخاءٌ بين يديِّ مستقبلنا.

أصحابَ المعالي الأفاضلِ

الإخوةُ الأكارمُ

ونحنُ نستطلعُ الواقعَ ونستشرفُ المستقبلَ، تملأُ أعيننا حقيقةً لا نملكُ أن نصرفَ عنها الفكرَ، إذ أضحتِ التَّقْنِيَّاتُ على العمومِ، والماليةُ منها على الخصوصِ واقِعاً يومياً، وَمَا زالَ سبيلُ ابتكاراتِها العِرمِ يفيضُ بما ينفعُ الناسَ، مُعَيِّراً في جَرَيَانِهِ وجهَ التعاملاتِ الماليةِ والمصرفيةِ، ومضيفاً إلى مهامِ الجهاتِ الرقابيةِ أعباءً أخرى جديدةً، تتجلى في الحاجةِ إلى اقتناصِ مزايا هذهِ التَّقْنِيَّاتِ من سرعةٍ وكفاءةٍ وسهولةٍ، دونِ تساهلٍ مع مخاطرها، وهذا يتطلَّبُ توازناً دقيقاً، يستدعي أن تكونَ البنوكُ المركزيةُ على ذاتِ الوتيرةِ من سرعةِ التفاعلِ والاستجابةِ لتلكُمُ التَّقْنِيَّاتِ.

على أنّ ذلك لا يعني التسرع في تطبيق التّقنيّات الماليّة الجديدة قبل فحصها وتقييمها، فكم ارتدّ التطبيق المتسرع إلى عواقب غير محمودّة، ولذا فمن الحكمة وضع القواعد المنظّمة التي تتناسب والمخاطر دون إبطاء، كما أنّ من المفيد تبني بيئة رقابية تجريبية تختبر المنتجات والخدمات المبتكرة دون تعريض النظام الماليّ برمته للمخاطر خلال المراحل المُبكرّة من الاستكشاف والتّطوير.

أصحاب المعالي

الإخوة الأكارم

في الختام

أحمد الله حمداً لا يُعدّ

وأثني عليه ثناءً بلا حد

على أن جمعنا هنا في بلدكم المُحبّ، إخوة أعزاء، لنوري مشاعل البصائر، ونستجلي جادة الصواب نحو استدامة الرخاء والاستقرار لأوطاننا، داعين المولى أن يلهمنا اتباع رضوانه وأن يهدينا سبيل السلام.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

٢٠١٨/١٠/٢١